الأهرام
AL-AHRAM AL-EKTESADY
العدد ٢١٠٧، ٢٥ مايو ٢٠٠٩م - ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، الثمن جنيهان

الاقتصادي

إسبوعية

نصير.. الذي لايعرفه أحد

إعادة بناء التحالف

هؤلاء يرسمون مستقبل العلاقة

د. على الدين هلال - د. عبد المنعم سعيد
د. السيد أمين شلبى - د. عبد المنعم المشاط
د. نورهان الشيخ - أحمد ماهر
عبد الرؤوف الريدي - د. ماجدة شاهين
د. أحمد جلال - جمال محرم
د. مصطفى علوى - ممدوح مصطفى

عودة الصراع على «موبنيل»

مصر-أمريكا فى مفترق الطرق

د. نورهان الشيخ

اتسمت العلاقات المصرية الأمريكية منذ بدايتها فى ثلاثينات القرن الماضى بالشد والجذب، والذى وصل حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد المساندة الأمريكية لإسرائيل في عدوانها على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ ورغم التحسن الذى شهدته العلاقات بين البلدين منذ إعادة استئنافها عام ١٩٧٤، إلا إنها لم تخل من الاختلاف والتباين الهادئ فى المواقف والذى بدا واضحاً جلياً منذ الاحتلال الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، حيث بلغ الفتور ذروته فى العلاقات الرسمية بين البلدين، ولم يقم الرئيس مبارك بزيارته المعتادة إلى الولايات المتحدة على مدى السنوات الأربع الماضية.

ويمكن تفسير التراجع فى العلاقات المصرية الأمريكية فى الآونة الأخيرة على ضوء مجموعة من العوامل.

أولها: التباين الواضح فى مواقف البلدين تجاه القضايا الإقليمية وفى مقدمتها العراق والسودان، وتصاعد الاستياء الشعبى من غطرسة السياسة الأمريكية. هذا إلى جانب جمود عملية السلام كمكون أساسي للعلاقات المصرية الأمريكية، والتحيز الأمريكى الواضح للحكومة الاسرائيلية وسياستها العدوانية.

ثانيهما: الخلاف حول المشروع الأمريكي للترويج للديمقراطية وموضوعات حقوق الإنسان والتطور الديمقراطي في مصر، والتدخل الأمريكى غير المقبول فى الشأن الداخلى المصرى والانتقادات الأمريكية بشأن الحقوق والحريات فى مصر، رغم كونها الدولة الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان، وما حدث فى العراق أبلغ دليل على ذلك.

ثالثهما: محاولات الكونجرس الأمريكى خفض المعونة الأمريكية لمصر وربطها بشروط سياسية غير مقبولة. ورغم أن المعونة لا تمثل فى حقيقة الأمر الكثير بالنسبة لمصر إلا إن طرح تخفيضها كان سلوكاً غير ودى من جانب الإدارة الأمريكية. هذا فضلاً عن تعثر العلاقات الاقتصادية، والقصور الواضح فى تفعيل إتفاقية الكويز والنمو المتوقع فى إطارها للصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة، وتجميد إتفاقية التجارة الحرة من جانب الولايات المتحدة، ومحدودية نمو الاستثمارات الأمريكية في مصر.

وعقب تولى إدارة باراك أوباما السلطة فى الولايات المتحدة أعيد طرح التساؤل حول مستقبل العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، وضرورة إعادة النظر فى هذه العلاقات، والمراجعة الشاملة لها، وإعادة صياغتها على أسس جديدة أكثر توازناً واستجابة للرؤى والمصالح المصرية.

ورغم أن مصر حتى الآن لم تحظ بإشارات مباشرة أو اهتمام واضح في الخطاب الرسمي للإدارة الأمريكية الجديدة يوضح الرؤية الأمريكية لمستقبل هذه العلاقات، إلا أن تفاؤلاً يسود الأوساط السياسية والأكاديمية بشأنها، لاسيما فى أعقاب الدعوة التى وجهها الرئيس الأمريكى للرئيس مبارك لزيارة الولايات المتحدة.

ولكي يتأكد هذا التفاؤل وينتقل من حيز الأمل إلى واقع العلاقات بين البلدين، يتعين على الطرفين اتخاذ مجموعة من الاجراءات التى من شأنها إخراج العلاقات من حالة الفتور والركود، وتفعيلها على النحو الذى يخدم مصالحهما.

فلا شك إن مضي الإدارة الأمريكية قدماً فيما أعلنته حول السياسة الأمريكية في المنطقة لاسيما فيما يتعلق باستئناف عملية السلام على أساس حل الدولتين، والانسحاب من العراق، وما أبدته إدارة أوباما من عقلانية وواقعية في سياستها الخارجية عامة، والتغير في منهج تفكير الإدارة الأمريكية الجديدة وتركيزها على المشاركات الجديدة وفكرة المصالح المشتركة، سيكون له أبلغ الأثر فى توفير المناخ العام الملائم لتطوير العلاقات والتفاهمات المصرية الأمريكية.

يضاف إلى هذا ضرورة أن تكون مصر شريكا في مباحثات السلام الأمريكية مع الأطراف الإقليمية المختلفة لاسيما سوريا وإيران، وعدم تجاهل مصر فى الحوار المتوقع أن تجريه الولايات المتحدة مع هذه الأطراف خاصة أن مصر أيدت المواقف الأمريكية تجاهها فى كثير من الحالات.

كما تبرز أيضاً أهمية إعادة تفعيل الولايات المتحدة لإتفاقية التجارة الحرة مع مصر والتي توقفت نتيجة تعنت الطرف الأمريكي.

من ناحية أخرى، يتعين على مصر بلورة رؤية واضحة للقضايا ذات الاهتمام المشترك والتأكيد على الدور المصري فيها كفاعل لا يمكن للولايات المتحدة تجاوزه إذا أرادت التعامل بنجاح معها، وإبراز أهمية مصر للولايات المتحدة، مع إعادة التأكيد على التوجهات التي تخدم المصالح المصرية ورؤيتها للقضايا العربية. وإحياء الحوار الإستراتيجي مع الولايات المتحدة انطلاقا من قاعدة للأولويات المشتركة، والمصالح المتبادلة للطرفين.

كذلك، إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة على ضوء المتغيرات الجديدة التى أفرزتها الأزمة المالية العالمية، وبلورة استراتيجية طويلة المدى للتعاون الاقتصادي بين البلدين، تقوم على دراسة وافية من جانب المؤسسات المصرية المسئولة لفرص التصدير للسوق الأمريكية. والتأكيد على فكرة "الاستثمار وليس المعونة"، وذلك من خلال التقدم بمشروعات متبلورة ذات دراسات جدوى متعمقة ووافية لجذب الاستثمار الأمريكي في مشروعات تنموية حقيقية تمثل إضافة للاقتصاد والمجتمع المصري، إلى جانب الاستثمار المشترك في مشروعات إقليمية. والإنفتاح على الولايات الأمريكية كافة وليس الولايات الكبرى منها فقط وإقامة المؤسسات التى تكفل استمرار التعاون وتدعيمه وعدم الإكتفاء بالزيارات المتبادلة. يضاف إلى هذا التحرك المصرى الجاد نحو استئناف المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة وكسر الجمود فيها، وطرح رؤية لإجراءات عملية نحو تذليل العقبات والمعوقات التى تكتنفها. ودفع التعاون العلمي والتكنولوجي بين مراكز البحوث والمؤسسات الصناعية فى البلدين.

ويظل أن قوة مصر من الداخل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، واستعادتها لدورها الإقليمي عامل محوري لتعزيز الموقف المصري في علاقتها مع الولايات المتحدة وجعلها أكثر توازناً واحتراما للمصالح المصرية ■

مدير مركز الدراسات الأمريكية
جامعة القاهرة